وعبر عن «الكرب» الذي يشعر به لرؤيته «حركة جماعية نفسية تبدأ ويخشى أن تفلت من أي سيطرة» (**لوموند**، ١٩٨٢/٣/٢٦). وليست صدفة، والحال هذه، أن يلتقي فيليب حبيب بشيسون بعد جولة المندوب الأميركي في الشرق الأوسط، ويتقرر أن تزور بعثة استطلاعية فرنسية قريباً الجنوب اللبناني.

وبالمقارنة مع استعداد فرنسا لمعاونة اسرائيل على اقامة منشآت نووية جديدة (والمعروف أن اسرائيل لم توقع على مواثيق حظر انتاج الأسلحة النووية)، تتثاقل باريس في سير المفاوضات لإعادة بناء المفاعل العراقي لأنه «قد يستخدم لأغراض عسكرية» (رغم أن العراق وقع على المواثيق الدولية المطلوبة).

ومهما تكن الأحوال، فالتقارب الفرنسي الأميركي خطوة، لا تعني التطابق. وكمثال، فبعد أن وافق المغرب على تقديم «تسهيلات» بحرية للأسطول الأميركي، جاءه سفير الولايات المتحدة، فيرنير ريد، نائب الرئيس سابقاً لبنك تشيز منهاتن الكبير جداً، واليد اليمنى **لديفيد روكفيلر** الاحتكاري الصهيوني الكبير جداً أيضاً. أما فرنسا، فقد أوقفت توريداتها من الأسلحة للمغرب لعجزه عن دفع ثمنها (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٣/١٦).

□ وسرعان ما اصطفت المجموعة الأوروبية على الخط الفرنسي، بعد مشاورات بين باريس ولندن بصورة خاصة. وأصدرت دول السوق المشتركة في نهاية الشهر بياناً هو تأييد لموقف ميتران وشيسون وتخلّص من بيان البندقية، رغم ما في البيان الجديد من اعتراض على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة وعلى ضم الجولان.

□ وفي الوقت نفسه، بدا الاستقبال الرسمي الكبير الذي لقيه رئيس الجماهيرية الليبية في النمسا، متعارضاً مع خط ميتران، رغم أن كرايسكي، مستشار النمسا، هو رئيس الأممية الاشتراكية التي ينتمي اليها الحزب الحاكم في فرنسا. ولا شك أن هذه الزيارة لم ترض واشنطن... وقد تبين الأيام القادمة حقيقة وجود التناقضات القائمة في الحركة الاشتراكية الأوروبية وعمقها من عدمه. وفي هذا المجال، تجدر الاشارة الى زيارة وزير الخارجية اليونانية (في وزارة اشتراكية أيضاً) للسعودية التي تم خلالها التوقيع على اتفاق اقتصادي بين البلدين في ١٩٨٢/٢/٢٨، ثم ما تناقلته الوكالات في باريس في ١٩٨٢/٣/٢٢، من قيام رئيس الوزراء باباندريو بالاتصالات والمساعي الحميدة بغية عقد اجتماع بين ميتران وعرفات، فأثيرت في الأوساط الحاكمة الفرنسية، كفكرة بديلة، اقتراحات بأن تتولى الدعوة جهات رسمية غير الرئاسة (مثل رئيس مجلس النواب أو رئيس الوزارة)، وهو الأمر الذي يرفضه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

□ ومثل الموقف البريطاني الفك الآخر لـ «الكماشة» التي تمسك بالشرق الأوسط. فمن جهة، كانت زيارة السلطان قابوس للندن، حيث طالب الغرب بالمساهمة في ايجاد حل لمشكلة عدم الاستقرار في الخليج (كذا). وقطفت ثمار الزيارة.. شركة بريطانية تنتمي الى الشركة القابضة الكبرى «**ترافالغار هاوس**»، وكان عقداً بقيمة ٢١٥ مليون جنيه لبناء المجموعة الجامعية بالقرب من مسقط.

ومن جهة أخرى، كانت زيارة وزير خارجية أنكلترا لاسرائيل. ومثلما حدث مع ميتران، سبقت هذه الزيارة دعاية واسعة بأن الوزير البريطاني سوف يلقن حكومة بيغن درساً في الحقائق الدولية والحقوق الفلسطينية. غير أن بريطانيا كانت المستورد الأول من اسرائيل داخل السوق المشتركة عام ١٩٨٠، وكانت المصدر الثاني اليها بعد المانيا الغربية، الأمر الذي لعب دوراً في تغيير الآراء.. وكما فعل شيسون، قال كارينغتون: إن «الأحداث المقلقة» في الضفة الغربية وقطاع غزة تبين الضرورة الملحة لايجاد حل شامل. وعاد كارينغتون ليتفق مع شيسون على مبادىء البيان الجديد للسوق الأوروبية المشتركة.

□ وزاد النشاط التركي بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط خلال آذار (مارس). فمنه زيارة الرئيس التركي للكويت، إذ أشاد بالاجراءات التي اتخذتها دول الخليج بالنسبة لأمنها. وأجرى نائب رئيس الوزارة التركية محادثات اقتصادية في دمشق خلال زيارة لها. وفي الشهر نفسه زار وفد تركي طهران لشراء النفط الايراني والتعاون الفني، وقيل أنه تم التوقيع على مذكرة مشتركة لإعادة إحياء مشروع قديم باقامة خط أنابيب للغاز والنفط من ايران الى أوروبا عبر تركيا.